



## رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أشير إلى المعلومات الخاطئة والمضللة التي تضمنتها رسالة الممثل الدائم للكويت إليكم في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ والمنشورة بالوثيقة S/2000/686 وأوضح الحقائق بشأنها وكما يأتي:

١ - نفت الرسالة الكويتية أن تكون الورقة التي وزعتها الكويت ضمن وثائق الأمم المتحدة (S/2000/478) هي ورقة غير رسمية وغير قانونية. والحقائق تقول عكس ذلك. فالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكدت في مذكرتها OIC/CAB-07/00/0989 التي وزعت على جميع الدول الأعضاء في المنظمة أن ما نشرته الكويت ضمن وثائق الأمم المتحدة هي (ورقة داخلية). فهل تستطيع الكويت أن تصف ما ذكرته منظمة المؤتمر الإسلامي عن هذه الورقة كونه (ادعاءات زائفة ومغالطات)؟

٢ - نشر ممثل الكويت رفقة رسالته نص قرار اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي ذي الرقم ٣٧/١٦ الخاص بالحالة بين العراق والكويت من دون الإشارة إلى التحفظات التي أبدت عليه من قبل بعض الدول الأعضاء في الحركة. ومن دون الإشارة إلى تحفظات العراق المكتوبة على هذا القرار، والتي طلبنا تسجيلها في وثائق المؤتمر وهي الآتية:

(أ) الفقرات من (١) إلى (٤): يتحفظ العراق على ما ورد في هذه الفقرات إذ أنها تغفل الكثير من الحقائق وتعبّر عن وجهة نظر واحدة ولا تتطرق إلى موضوع الحصار المفروض على العراق والمطالبة برفعه. كما أنها لا تأخذ بنظر الاعتبار الغارات اليومية المتواصلة على الشعب العراقي في شمالي وجنوبي العراق والذي يوقع العديد من الضحايا بينهم.

(ب) الفقرة (٥) تشير إلى قرار مجلس الأمن ٩٤٩ (١٩٩٤) والأمر الذي يشير الاستغراب بهذا الصدد هو ما سبب هذه الإشارة؟ هل يستخدم العراق قواته لتهديد جيرانه

منذ تاريخ صدور هذا القرار؟ ومَن الذي يهدد مَن؟ ومَن يمارس العدوان؟ فالطائرات الأمريكية والبريطانية تنطلق كل يوم من قواعد في الكويت والسعودية لتحلق فوق العراق بغارات عدوانية، وهاتان الدولتان عضوان في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي لا تشير قراراتها إلى هذه الحالة الشاذة والمطالبة بإيقافها.

(ج) الفقرة (٦) تشير إلى موضوع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية في جنيف المتعلقة بموضوع ما يسمى (بالأسرى والمحتجزين) الكويتيين.

إن هذه الفقرة تتكلم عن (أسرى) كويتيين، رغم أن جميع الأسرى قد تمت إعادتهم إلى بلدانهم بعد وقف العمليات العدائية ضد العراق في حرب الخليج ولم تعد هناك أية مسألة تتعلق بأسرى الحرب من جانب العراق، فقد أعاد العراق كل الأسرى إلى الجانب الكويتي ومصطلح (أسرى) كويتيين لا وجود له في أي قرار دولي عدا في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن الغريب أن هذه الفقرة لا تتحدث عن الأسرى والمفقودين العراقيين، ففي كل حرب يوجد مفقودون، وللعراق مفقودون قدمت ملفاتهم إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهم ضعف عدد المفقودين الكويتيين، فلماذا الإصرار على ذكر أسرى ومفقودين كويتيين بينما لا يوجد ذكر للأسرى والمفقودين العراقيين، إننا لا نفهم أسباب هذا التمايز.

إن العراق مستعد للتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية في جنيف، ولكن ليس بحضور الأمريكان والبريطانيين، إذ ليس لهاتين الدولتين اللتين تشنان العدوان اليومي على العراق علاقة بموضوع المفقودين واللجنة الثلاثية، بالنظر لعدم وجود أي مفقود لهما، والعراق يتعاون مع الذين لديهم مفقودين فعلا.

أما بخصوص إعادة الممتلكات الكويتية الواردة في نفس الفقرة فقد أعاد العراق كل ما لديه من ممتلكات وتؤيد ذلك تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، إضافة إلى كونه مستمرا في هذه العملية كلما عثرت السلطات المختصة على مثل هذه الممتلكات حيث يتم إبلاغ الجهة المعنية في الأمم المتحدة بذلك والتي تقوم بدورها باتخاذ الإجراءات اللازمة لترتيبات إعادتها.

وتنص الفقرة كذلك على الترحيب بالبيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. والتساؤل هنا لماذا لا ترحب هذه الفقرة بقرارات الجامعة العربية التي هي أوسع من هذا المجلس وكل أعضاء المجلس هم أعضاء في الجامعة العربية.

(د) الفقرة (٧) تشير إلى قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المثقل بالتناقضات والغموض والذي يصادر القرار السياسي لسيادة العراق. وبهذا الخصوص فإن موقف العراق هو عدم الاستعداد لاستقبال حواسيس اللجنة الخاصة مرة ثانية تحت اسم جديد هو (انموفيك).

(هـ) الفقرة (٨) تشير إلى تأكيد احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، فأين هو احترام سيادة العراق واستقلاله في الوقت الذي تضطلع فيه السعودية والكويت في دعم أعمال العدوان الأمريكي البريطاني على العراق وأعمال العدوان الجوي اليومي في ما يسمى بمناطق حظر الطيران على شمالي وجنوبي العراق.

كما تشير الفقرة إلى الإعراب عن التعاطف مع الشعب العراقي وترحيب المؤتمر بالمبادرات الإنسانية الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي وتخفيف معاناته.

إن المعاناة الإنسانية على شعب العراق شديدة الوطأة وعلى المنظمة المطالبة برفع الحصار عن العراق. ونود التأكيد بأن الوضع الإنساني في العراق سيظل وضعاً خطيراً في غياب عملية إنعاش الاقتصاد العراقي بالكامل وليس عن طريق المساعدات أو المبادرات الإنسانية التي لا يمكن اعتبارها إلا جرعات صغيرة لوضع مأساوي، وأن العراق لا يمكن أن يتنازل عن مطلبه العادل الخاص برفع الحصار الجائر المفروض عليه والذي يشكل جريمة إبادة بشرية بكل المعايير القانونية والإنسانية.

٣ - إن إصرار مندوب الكويت على تسييس موضوع المفقودين يؤكد من جديد أن الهدف من ذلك ليس الحرص على معرفة مصير هؤلاء المفقودين بل استغلاله كورقة سياسية ضمن المخطط الأمريكي لإيذاء شعب العراق، واستغلال عواطف ذوي المفقودين لتأجيج الحق والبغضاء والكبر وإبقاء المنطقة في اتون عدم الاستقرار والتربص والتربص المضاد. ولو كان ممثل الكويت موضوعياً لأشار في رسائله إلى الحاجة إلى إيجاد حل لجميع المفقودين بدون تفریق بين جنسية وأخرى. والمفقودون العراقيون يبلغ عددهم أكثر من ضعف عدد المفقودين الكويتيين، وقرار مجلس الأمن ٦٨٦ (١٩٩١) أشار في فقرته العاملة الخامسة إلى (تيسير الوصول إلى أسرى الحرب العراقيين وبدء إطلاق سراحهم حسبما تقضي شروط اتفاقية جنيف المتعلقة بمعادلة أسرى الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر). والعراق قدم ملفات هؤلاء المفقودين إلى الصليب الأحمر، والكويت مطالبة بالتحري عن مصيرهم كوفهم فقدوا في الكويت.

سأغدوا ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع رسالتي هذه ضمن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد حميد حسن

السفير

الممثل الدائم